أثر تطبيق الشريعة الإسلامية على سلوك المستهلك المسلم

فؤاد بيرام فيراتي

باحث دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية

إن الإسلام هو الرسالة الخاتمة، جاء صالحًا شاملاً لكل زمان ومكان، ومن عموم الإسلام وشموله، أنه نظم أمور الدين والدنيا جميعًا، فالإسلام دين ودنيا، عقيدة وشريعة، نظام وعمل، لا يقف عند عمل القلوب، ولا عند علاقة الإنسان بربه، ولا عند علاقة الإنسان بالآخرة، لكنه أوسع من ذلك وأعمق، إنه ينظم علاقة الإنسان بربه وعلاقته بنفسه وعلاقته بغيره من المخلوقات على اختلاف أجناسها وأنواعها. إنه ينظم للإنسان حياته الدنيا بكل جوانبها وجنباتها بالشكل الذي يكفل له حياة أخروية راضية وسعيدة، وهذا عند المسلمين العارفين بدينهم وبطبيعته من المعلوم من الدين بالضرورة.

الاستهلاك هو جزء من النشاط الإنساني الاقتصادي اليومي الذي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنه، وبه يستقيم أمر الحياة ويستمر النوع الإنساني على هذه الأرض وهو أمر فطري وضروري لبقاء الإنسان واستمراره فلا يعقل أن يعيش الإنسان دون أن يتناول الحد الأدنى من الطعام والشراب والمسكن واللباس إضافة إلى حاجته إلى ما يروح عن نفسه من حاجات بريئة مشروعة. كما أن استهلاك السلع والخدمات لم يترك عبثا دون قيود أو ضوابط تنظم هذا الاستهلاك لأن الإفراط فيه وخروجه عن المسار السليم سيؤدي إلى أزمات اقتصادية لها بداية وليس لها نهاية كالتي نعيشها اليوم والتي أنهكت كبرى الاقتصاديات في العالم ودمرت بنيان كبرى الشركات وأجبرتها على إعلان إفلاسها. فالإسلام يقر إستهلاك السلع والخدمات ما دام ذلك الاستهلاك مقيّداً بضوابط الشريعة الإسلامية، بعيداً عن المحرِّمات، وبعيداً عن كل ما من شأنه الإضرار بصحة ومال المستهلك.

المبحث الأول: أهمية الاستهلاك في الإسلام وتعريف المستهلك

أهمية الاستهلاك في الإسلام: للاستهلاك أهمية خاصة في الإسلام، وتبرز هذه أهمية في النقاط التالية:

١. الاستهلاك تعود فطري: ينظر الإسلام للاستهلاك على أنه أمر فطري للإنسان، ومن ثم فهو ضروري له، وكل ما كان كذلك فلا يمنعه الإسلام، ذلك لأن بقاء الإنسان واستمرارية نوعه ليعمر الأرض، ويكون خليفة فيها، لا يأتي إلا بالاستهلاك. وهذا يعني أن الاستهلاك في نظر الاقتصاد الإسلامي أمر فطري وديني.

٢. الاستهلاك عبادة وطاعة من الطاعات: يعتبر الاستهلاك في الإسلام نوعًا من أنواع العبادات؛ إذا يقصد المستهلك بالاستهلاك وجه الله تعالى، إذا تحرى الكسب الحلال واستهلاك الطيبات من السلع والخدمات، ويكون هدف النهائي من الاستهلاك وعند المستهلك المسلم هو نيل رضا الله، والاستعانة على العبادة، والتقوى على العمارة.

٣. الاستهلاك في الإسلام ثوابه في، الدنيا والآخرة: يحث الإسلام الإنسان على تناول الطيبات من الرزق، بهدف تحقيق الغاية من خلقه ووجوده، ويثاب على هذا الاستهلاك، إضافة ما يتحقق له من متعة ولذة وحماية ومنفعة. كما أن الإهمال في الاستهلاك أمر مذموم في الإسلام، إذا قصر الفرد مع توافر المقدرة فهو ملوم.

٤. الاستهلاك في الإسلام وسيلة لا غاية: الاستهلاك في الغرب هو الغاية النهائية من حياة الإنسان، وفي إطار ذلك فإن الفرد يستهلك ما شاء بهدف المتعة الدنيوية. بينما الإنسان المسلم وان استمتع من استهلاكه إلا أن الاستهلاك يبقى وسيلة وليس هدفًا نهائيًا في حد ذاته. فالمسلم يستهلك ليعيش وهو يعيش ليعمر الأرض ويعبد الله ويسعى في نيل ثوابه.

تعريف المستهلك لغة واصطلاحًا: جاء في لسان العرب والقاموس المحيط عن المستهلك بأنه: (الذي ليس له هم إلا أن يتضيفه الناس، يظل نهاره، فإذا جاء الليل أسرع إلى من يكفله خوف الهلاك لا يتمالك دونه)[1].

وبالرجوع إلى معاجم الاقتصاد وقوامسيه نجد تعريفات متعددة ومتنوعة حول مصطلح المستهلك، ونختار منها الآتي:

- جاء في معجم المصطلحات التجارية التعاونية تعريف المستهلك بأنه:(الفرد الذي يستهلك السلع، سواء كانت مؤقتة أو معمرة أو ينتفع بالخدمات، ويقابله المنتج الذي يقوم بإنتاج السلع)[2].
- وجاء في معجم مصطلحات الاقتصاد المال والأعمال بأن المستهلك: (الشخص الذي يستعمل أو يستهلك البضاعة أو الخدمات لمنفعته وفائدته الخاصة تمييزًا له عن الذي يتاجر بها أو يزرعها أو

[1] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت،1388ه، ج10، ص506، والفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، د،ت، ج3، ص335.

(2) ينظر: محمد زكي بدوي، معجم المصطلحات التجارية التعاونية، دار النهضة العربية، بيروت 1404ه، ص52.

ينتجها)[1].

- ويعرف القاموس الاقتصادي المستهلك بأنه: (الذي يستهلك السلع والخدمات لتلبية حاجاته)[2].

ومن خلال هذه التعريفات يمكن أن نستنتج بأن مفهوم المستهلك هو الشخص الذي يسعى للحصول على الدخل لأجل انفاقه لإشباع حاجاته المتعددة من السلع والخدمات؛ ولذلك ينفق جزءا من دخله لشراء السلع والخدمات المختلفة، ويدخر الجزء الباقي من دخله.

تعريف المستهلك في الاصطلاح الشرعي: المستهلك في الاصطلاح الشرعي: هو من يقوم باستعمال السلع والخدمات لإشباع حاجاته الشخصية، وحاجات من يعولهم، وليس بهدف إعادة بيعها، أو تحويلها، أو استخدامها في نطاق نشاطه المهني[3]، غير أن استعمال المستهلك للسلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي ينبغي أن يكون مقيداً بضوابط الشريعة الإسلامية.

كما أن المستهلك في النظرية الاقتصادية الوضعية يسعى لتحقيق أقصى منفعة لنفسه فقط من وراء إنفاق دخله المحدود والأصل في هذا التصور الاستقلالي أو الأناني لشخصية الفردية في الغرب. بينما الإسلام لا يقر بهذا التصور حيث إن المستهلك المسلم يسعى لتحقيق أقصى منفعة لنفسه ولمن هو مسؤول عن رعايتهم من أهل بيته وأقاربه، وكلما كبر دخله كلما زادت مسؤوليته لتشمل جيرانه ثم أهل الحي الذي يعيش فيه، ثم قريته أو مدينته ثم وطنه الإسلامي، ومن هنا فإن مفهوم المستهلك في الاقتصاد الإسلامي يختلف عنه في الاقتصاد الوضعي[4].

سلوك المستهلك المسلم: يقصد بسلوك المستهلك: (مجموعة الأفعال والتصرفات التي يقوم بها الفرد في موقف معين، وبحسب إمكاناته المتاحة، والمعبر عنها بقراره في شراء المنتج، الذي يتوقع بأنه يشبع حاجاته ورغباته فيها لحظة الشراء)[5].

كما يتمثل أيضاً سلوك المستهلك في: (الأفعال والخطوات والعلاقات التي يسلكها الأفراد؛ للحصول

---

(1) ينظر: نبيه غطاس، معجم مصطلحات الاقتصاد المال والأعمال، لبنان 1985م.
(2) نقلًا من كتاب: محددات سلوك المستهلك المسلم، د.حسين الزويد، د. إبراهيم البطاينة، مجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية العدد4، ص267، 2013م.
3() نقلًا من كتاب: محددات سلوك المستهلك المسلم، د.حسين الزويد، د. إبراهيم البطاينة، مجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية العدد4، ص267.
4() ينظر: مبادئ الاقتصاد الجزئي، د. جربية بن أحمد الحارثي والاخرون، ط.2، 2016م، ص174.
5() ينظر: وأيضًا: المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية، د.زيد محمد الرماني، كتاب شهري يصدر رابطة العالم الإسلامي، العدد 153، 1415ه، ص 45.

على السلع والخدمات واستهلاكها). فسلوك المستهلك ما هو إلا عبارة عن تلك الأفعال والتصرفات التي يتبعها الأفراد، من أجل الحصول على سلعة أو خدمة، حيث يقوم المستهلك بعملية الاختيار بين البدائل المطروحة أمامه، ويتم ذلك وفق الإمكانات المتاحة للمستهلك وفي حدود دخله.

تقدم بأن المستهلك المسلم يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة لنفسه ولمن هو مسؤول عن رعايتهم من أهل بيته وأقاربه، بينما يسعى المستهلك غير المسلم إلى تحقيق أقصى منفعة لنفسه فقط، ولذلك فإن السلوك الاستهلاكي لكل مستهلك سيكون مختلف عن الآخر بسبب اختلاف الرغبات البشرية والإنسانية بين المستهلكين، وأيضًا بسبب اختلاف الديانة. وبناء على ذلك يوجد سلوكًا استهلاكيًا إسلاميًا يختلف عن السلوك غير الإسلامي، وهذا الاختلاف يرجع إلى الأسباب الآتية[1]:

- السلوك الاستهلاكي جزء من السلوك العام، والسلوك العام يتشكل ويتأثر بالبيئة والثقافة والديانة.
- نظريات الاقتصاد بكل طروحاتها وأفكارها كانت نتيجة تصرفات الاستهلاك الاجتماعي، وبالتالي ظهرت في المجتمع الإسلامي نظرياته المبنية على ظروف المعيشية والثقافة السائدة فيه.

المبحث الثاني: ضوابط سلوك المستهلك المسلم وأثر تطبيق الشريعة على سلوكه

ضوابط سلوك المستهلك المسلم[2]: استهلاك السلع والخدمات في الإسلام لم يترك عبثًا دون قيود أو ضوابط تنظم هذا الاستهلاك لأن الافراط فيه وخروجه عن المسار السليم سيؤدي إلى أزمات اقتصادية لها بداية وليس لها نهاية. فالاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي هو الاستهلاك المنضبط بقيود تعود بالنفع والفائدة على اقتصاد الأمة وتزيده قوةً ومتانة.

ومن هذا المنطلق نجد الإسلام يضع الضوابط والتوجيهات المناسبة ليستتير بها المستهلك المسلم في سلوكه وتصرفاته، وهذه ضوابط مرشد للمستهلك المسلم تزيد من مستوى منفعته وتحقق مصالحه في الدنيا والآخرة، وكلما تمسك والتزم المستهلك المسلم بهذه الضوابط كلما أصبح مستهلكًا رشيداً. ولعل أهم هذه الضوابط ما يلي:

١- تحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة: يحرص الإسلام على أن يكون الاستهلاك في حدود ما

---

[1]() ينظر: مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، د. السيد محمد أحمد السريتي، دار الجامعية، 2013، ص150-152.

[2]() ينظر: المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، د. محمود عبد الكريم أرشيد، دار النفائس، ط 1، الأردن 2012م، ص 310-311، وأيضًا: مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص 150، وأيضًا: مبادئ الاقتصاد الجزئي، المرجع السابق، ص 174.

أحل الله من السلع والخدمات، وما يحقق لهم من منافع حقيقية ومصالح اقتصادية واجتماعية، ولهذا حرم الشارع على المستهلك المسلم استهلاك بعض السلع والخدمات الضارة بالفرد والمجتمع، كالخمر والخنزير والمخدرات وغيرها من السلع الضارة بجسم الإنسان وعقله. وقد نصت الآيات القرآنية على تحريم ذلك؛ قال الله تعالى: يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ* إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ (المائدة: ٩٠-٩١).

٢- تحريم البذخ والترف في الحياة: الترف هو المبالغة في التنعم، والمترف هو المتنعم المتوسع في ملاذ الدنيا وشهواته. حيث يمقت الإسلام الترف ويعده سلوكًا شاذًا وسببًا في نزول العذاب وهلاك الأمم ودمارها، ويعتبر هذا السلوك دليلاً على الابتعاد عن الطريق القويم للسلوك الإسلامي الرشيد في الاستهلاك، ويتأكد ذلك في قوله تعالى: أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ (الأنعام: ٦). فاعتبر الإسلام الترف والبذخ والتنعم الزائد عن الحاجة من أسباب زوال النعم وتحويلها، لأنه طريق إلى المعاصي ونسيان الله عزوجل، إضافة إلى أنه وسيلة من وسائل تدمير موارد الأمة الاقتصادية وسوء تخصيصها وتوزيعها التوزيع الأمثل، ومن ثم ضياعها بغير منفعة أو فائدة.

٣- تحريم الإسراف والتبذير والسفه: الإسراف هو تجاوز القصد والاعتدال في الانفاق، وهو دون الترف. والتبذير هو انفاق المال وتفريقه اسرافًا في غير ما ينبغي، ولذلك يحرم الإسلام الاسراف والتبذير لما ينطوي عليه من تبديد غير واع لمواد الفرد والجماعة التي ينبغي المحافظة عليها والاقتصاد في انفاقها. أما السفيه فيعرفه الفقهاء بأنه ضد الرشيد والذي يعمل بخلاف أحكام الشرع ويتبع هواه، ويتأكد ذلك في قوله تعالى: وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ (الأعراف: ٣١).

يتضح مما سبق أن المستهلك المسلم لا يعيش ليستهلك فقط كما هو حال المستهلك في الغرب، فليس للمستهلك الغربي هم سوى إشباع الملذات، بينما المستهلك المسلم يستهلك ليعيش ويستعين بما يستهلكه على طاعة الله عزوجل وعبادته.

٤- التوسط والاعتدال في الانفاق: الإسلام يأمر المستهلك المسلم بالتوازن والاعتدال في الانفاق والاستهلاك، فلا يبخل المستهلك المسلم ولا يتطرف بإسراف، بحيث يكون نمط استهلاكه متوازنًا بين

مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وبين متعة الدنيا وثواب الآخرة، وبعيداً عن السلوك المتطرف في اتجاه واحد، فالنهي عن الترف والاسراف لا يعني الدعوة إلى البخل والشح، وإنما يدعو إلى الاعتدال والتوسط، ويؤكد ذلك قوله تعالى: **لَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا** (الإسراء: ٢٩).

إذا الإسلام يدعو المستهلك المسلم إلى الاعتدال والتوسط في انفاقه، لما ذلك من آثار إيجابية على الفرد والمجتمع. فإذا توسط المستهلك المسلم في انفاق دخله فإنه يوجه ما يفيض عن حاجاته من هذا الدخل إلى الادخار والاستثمار بما يعود عليه وعلى أمته بالنفع والفائدة.

٥- ترتيب الأولويات: ينبغي للمستهلك المسلم أن يحدد أولويات إنفاقه حسب الأولويات التالية: الضروري، والحاجي، والتحسيني، وعدم تقديم أو تأخير إحداها على الأخرى حين لا تقتضي المصلحة ذلك. ويتمثل ذلك في التزام المستهلك المسلم بالنمط الاستهلاكي الرشيد، وذلك في إعطاء الأولوية في الاستهلاك لضروريات الحياة ثم بعدها استهلاك الحاجيات ثم التحسينيات. وينبغي على المستهلك المسلم ترتيب السلع والخدمات الضرورية والحاجية تبعًا لأهميتها النسبية فلا يفضل سلعة على أخرى إلا لسبب رشيد، وهذا يتأكد في قوله تعالى: **أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ** (البقرة: ٦١).

إن نمط استهلاك المستهلك المسلم هو استهلاك رشيد منضبط، يسهم في بناء الاقتصاد، وليس العكس كما حصل في نمط الاستهلاك الغربي، الذي ليس له هم سوى إشباع الملذات من السلع والخدمات المحرمة والخبيثة، فكان جزاء الله سبحانه وتعالى له بالأزمات الاقتصادية التي يدفع المليارات لإصلاح جزء من الخلل، الذي أحدثته في بنية اقتصاديات هذه الدول. فالله تبارك وتعالى اختار للإنسان ما ينفعه ويعينه على أداء رسالته في الحياة وعلى المستهلك المسلم سوى إتباع نهج الله تعالى والابتعاد عما نهي من السلع والخدمات، ليكون حينها مستهلكًا رشيداً عقلانيًا واعيًا يساهم في صنع اقتصاد أمته وبناء طاقتها لا وسيلة هدم وتدمير وتخريب لها.

أثر تطبيق الشريعة الإسلامية على سلوك المستهلك المسلم[1]: إن قيام المجتمع المسلم بتطبيق الشريعة الإسلامية سوف تحمي المستهلك من نفسه، ومن المنتج ومن التاجر ومن السلطان، حيث تضمنت

(1)ينظر:مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص157، وينظر: دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، د. بخاري عبد الحميد، ص9.

الشريعة الإسلامية مجموعة من القواعد والمبادئ والضوابط التي لو طبقت تطبيقًا شاملاً لحققت الخير للمنتج وللمستهلك المسلم، وللفرد والمجتمع. ومما يلي أهم هذه الآثار:

١- الشريعة الإسلامية تحمى المستهلك من نفسه: يتسم المستهلك المسلم الصالح الورع الملتزم بشرع الله بسلوك سوى عند اختيار ما يشتريه، ومن الضوابط الشرعية التي تحكمه في هذا المقام أنه يبدأ بشراء الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات، ولا يسرف ولا يبذر عند الشراء، ولا يقلد الغير تقليدا أعمى، كما أنه يتجنب شراء المحرمات والخبائث، ملتزما بقول الله عز وجل: **وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ** (الأعراف: ١٥٧)، وقوله تبارك وتعالى: **وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ** (الأعراف: ٣١)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: **(كل ما شئت، واشرب ما شئت دون سرف أو مخيلة)** رواه البخاري.

ولا يمكن أن يوجد هذا المستهلك المنضبط بشرع الله إلا عن طريق التنشئة الصالحة تربية وتعليما على المنهج الإسلامي؛ فنحن في حاجة إلى تربية أولادنا وتعليمهم تجنب الحرام والإسراف والتبذير والترف والبذخ؛ فطفل اليوم هو مستهلك الغد، وطفلة اليوم هي ربة البيت في المستقبل.

٢- الشريعة الإسلامية تحمى المستهلك من المنتج: لقد أمر الإسلام المنتج بتجنب إنتاج المحرمات والخبائث، كما أمره الرسول صلى الله عليه وسلم بإتقان الصنع مصداقًا لقوله صلى الله عليه وسلم: **(إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملا أن يتقنه)**، رواه الطبراني، كما أمر الإسلام المنتج بعدم الغش فقال صلى الله عليه وسلم: **(من غشنا فليس منا)**، رواه مسلم، وكذلك يجب على المنتج ترشيد النفقات حتى تكون الأسعار في متناول المستهلك العادي، ولا يبخس العامل أجره، كما لا يتعامل بالربا حتى لا تزيد النفقات. و إن التزام المنتج بهذه الضوابط الشرعية يحمي المستهلك من المحرمات والخبائث، كما أنه يحميه من السلع السيئة الرديئة، وكذلك من المنتجات المغشوشة والأسعار العالية، وهذا يحقق لكليهما الخير والبركة والربح والوفرة في النفقات.

٣- الشريعة الإسلامية تحمى المستهلك من التجار: ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية القواعد والأحكام التي تحكم المعاملات في الأسواق مع التجار؛ فقد أمر الإسلام بحرية المعاملات في الأسواق مع التجار، وأن تكون خالية من الغش والتدليس والمقامرة والجهالة والغرر والمعاملات الربوية وكل صيغ أكل أموال الناس

بالباطل؛ فعلى سبيل المثال عندما حرمت الشريعة الإسلامية كل صور الربا، ومنها فوائد التمويل والقروض؛ فإنها بذلك تمنع ارتفاع التكاليف والأسعار بتلك الفوائد.

وحرمت الشريعة الغش والاحتكار لأنهما يؤديان لضياع الأموال وغلاء الأسعار وظلم المستهلك. وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول: **(من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقعده من النار يوم القيامة)**، وحرم الله وبيع الغرر وغير ذلك من البيوع المحرمة.. كل هذا لحماية المستهلك وكذلك المنتج.

إن التزام التجار بالقواعد الشرعية لمعاملات في الأسواق يحقق الأمن للمستهلك ويحافظ له على ماله، وفي الوقت نفسه يبارك الله سبحانه وتعالى في مكسب التجار، ولكن أين التاجر المسلم الصادق الأمين الذي وعده بأن يكون مع الشهداء والصالحين يوم القيامة؛ إذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: **(إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى الله وبر بصدق)**، وكذلك يقول صلى الله عليه وسلم في حديث آخر: **(التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء)**.

٤- الشريعة الإسلامية تحمي المستهلك من جور السلطان: لقد وضعت الشريعة الإسلامية مجموعة من الضوابط لحماية المستهلك من الحاكم الظالم الجائر؛ فعلى سبيل المثال لا يجوز له التدخل في التسعير بدون ضرورة شرعية يقرها أهل الفقه والعلم، ولا يجوز له أن يفرض المكوس (الضرائب) على التجار ليغلي الأسعار على الناس، فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(لا يدخل الجنة صاحب مكس)**. كما لا يجوز أن يفرض على المعاملات رسوما كضريبة المبيعات، ودليل ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(هذه سوقكم لا تتحجروا فيها ولا يفرض عليها خراج)**، وفي رواية أخرى: **(هذه سوقكم فلا ينتقص ولا يضربن عليه خراج)**، رواه ابن ماجه في السنن، ويجب على ولي الأمر حماية المستهلك وعدم الإضرار بالمنتجين، فلا ضرر ولا ضرار.

وسائل لحماية المستهلك: لقد شرع الإسلام بعض الوسائل والنظم لحماية المستهلك، فيما لو لم ينضبط المستهلك والمنتج والتاجر والسلطات بضوابط الشريعة الإسلامية، ومن أبرز هذه الوسائل:

١- الرقابة الذاتية: وتعني أن يقوم كل فرد بالتأكد من أن أي عمل يقوم به صالح ويتفق مع شرع الله، وتقوم الرقابة الذاتية على القيم الايمانية التي تحيي الضمير ليراقب صاحبه، ويؤمن من أن الله عز وجل

مطلع عليه، وأن هناك ملائكة تقوم بتسجيل كل ما يقوم به في كتابه، وأنه سوف يبعث يوم القيامة، ويُسأل أمام الله عن أعماله. لو وجدت الرقابة الذاتية عند المستهلك وعند المنتج وعند التاجر وعند الحاكم سواء بسواء لطهرت المعاملات من كل أنواع الحرام والخبائث لتحقق الخير للجميع للفرد والمجتمع والناس جميعا المسلم وغير المسلم.

٢- **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**: وهو من أهم الواجبات المنوطة بالمسلم، وأساسها قول الله تبارك وتعالى: **وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** (آل عمران: ١٠٤)، وكما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: **(من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)**. ويؤدي تطبيق هذا الأسلوب في مجال المعاملات التجارية إلى حماية المستهلك من كل صور الاستغلال والابتزاز والغش والغرر والتدليس، وتقوم جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالنهي عن كل ما يخالف مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في الأسواق.

٣- **نظام الحسبة**: من بين مهام نظام الحسبة في التطبيق التجاري الإسلامي مراقبة الأسواق، والتأكد من خلوها من كل ما يتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، مثل منع الاحتكار والغش ومراقبة الجودة والأسعار وتطهير السوق من كل الشوائب والمعاملات غير المشروعة، وهذا من أهم الوسائل الحكومية لحماية المستهلك.

العوامل المؤثرة في استهلاك المستهلك المسلم: توجد عدة عوامل تؤثر في استهلاك المستهلك المسلم ولعل من أهمها ما يلي:

١. **المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في المجتمع**: فالمستوى العام للأسعار المحدد للسلع والخدمات يحدد استهلاك المستهلك. فكلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في المجتمع، كلما انخفض استهلاك المستهلك.

٢. **الدخل المتاح بعد دفع الزكاة**: يتوقف حجم استهلاك المستهلك المسلم على حجم الدخل بعد دفع فريضة الزكاة، فكلما زاد الدخل زاد استهلاك المستهلك، ويتناسب استهلاكه طرديًا مع مستوى الدخل المتاح بعد دفع فريضة الزكاة.

٣. **حجم الثروة الحقيقة الفرد**: أي كلما زادت الأصول الحقيقية التي يمتلكها المسلم قد يزداد استهلاكه.

٤. **القيم الإسلامية التي تحكم الانفاق الاستهلاكي**: تحكم هذه القيم استهلاك المستهلك وتصحح مساره بين حد الإسراف والتقتير في حدود ما أحل الله من الرزق. وكلما ازداد تمسكه بها كلما اقترب من حالة التوازن بالمفهوم الإسلامي.

٥. **عقلانية المستهلك أو رشده**: يكون له تأثير كبير في استهلاك المستهلك المسلم.

٦. **توزيع الدخل**: يتوقف استهلاك المسلم على طريقة توزيع دخله بين ما ينفق على الاستهلاك، وبين ما يمكن ادخاره.

٧. **الحاجات الشخصية لأفراد المجتمع**: يختلف الاستهلاك كمًا ونوعًا باختلاف ميول المستهلك الشخصية، وحالته الاجتماعية، وظروفه العائلية، والمجتمع الذي يعيش فيه.

الخلاصة:

١. للاستهلاك أهمية خاصة في الإسلام، وذلك بأن كل فرد من أفراد المجتمع يعتبر مستهلكًا.

٢. المستهلك هو الشخص الذي يسعى للحصول على الدخل لأجل انفاقه لإشباع حاجاته المتعددة من السلع والخدمات، والسلوك الاستهلاكي جزء من السلوك العام.

٣. يحكم سلوكيات المستهلك الضوابط الشرعية المستنبطة من الشريعة الإسلامية.

٤. يسعى المستهلك لتحقيق أقصى منفعة لنفسه ولمن هو مسؤول عن رعايتهم من أهل بيته وأقاربه.

٥. استهلاك السلع والخدمات ضبطته الشريعة بالعموم، لذلك يعود هذا الاستهلاك المنضبط بالنفع والفائدة على اقتصاد الأمة وتزيد قوته ومتانته.

٦. تحمي الشريعة الإسلامية المستهلك من نفسه ومن المنتج ومن التاجر ومن السلطان.

المراجع:

١. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت،١٣٨٨.

٢. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت.

٣. معجم المصطلحات التجارية التعاونية، محمد زكي بدوي، دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٤.

٤. معجم مصطلحات الاقتصاد المال والأعمال، نبيه غطاس، لبنان ١٩٨٥.

٥. مبادئ الاقتصاد الجزئي، د. جربية بن أحمد الحارثي والاخرون، ط ٢، ٢٠١٦.

٦. المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، د. محمود عبد الكريم أرشيد، دار النفائس، ط ١، الأردن ٢٠١٢.
٧. المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية، د. زيد محمد الرماني، كتاب شهري يصدر رابطة العالم الإسلامي، العدد ١٥٣، ١٤١٥
٨. مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، د. السيد محمد أحمد السريتي، دار الجامعية، ٢٠١٣.
٩. محددات سلوك المستهلك المسلم، د. حسين الزويد، د. إبراهيم البطاينة، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية العدد ٤، ٢٠١٣
١٠. دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي، د. بخاري عبد الحميد.